



24.11
24.11.11

① اسم محمد الجليل

التاريخ : 2014/6/24
الرقم: إدارة/2014/0506 (MEC)

لا شك ان دأبه عليه السلام
في كل ما كان له من شأنه
الواجب عليه السلام

معالي / رئيس هيئة مجلس مفوضي الأوراق المالية المحترم،
المملكة الأردنية الهاشمية.

لموضوع: اجراءات زيادة رأس مال شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والتقنية ("الشركة")

تَحِيَّةُ احْتِرَامٍ وَبَعْدُ،

نرفق لكم طياً كتالوج المتعلق بإجراءات زيارة رأس مال شركة مجمع الشوق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة رقم إدارة/2014/0506 تاريخ 2014/6/24

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام والتقدير،،،،

رئيس مجلس الإدارة
أيمن محمد الخليلي



هيئة الأوراق المالية
الدائرة الإدارية، الرياض

۲۵ عزیمت ۲۰۱۴

الرقم القسري:

الحمد لله

7225
July 1/2
R. 1/2

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.ع.م
Middle East Complex For Eng. Electronics & Heavy Industries PLC

التاريخ: 2014/6/24
الرقم: إدارة/0506/2014

معالي/ رئيس هيئة مجلس مفوضي الأوراق المالية المحترم،
المملكة الأردنية الهاشمية

لموضوع: اجراءات زيادة رأس مال شركة مجمع الشرق الأوسط
للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة ("الشركة")

تحية طيبة وبعد،

بالإشارة إلى الموضوع أعلاه، واستكمالاً للمحادثات التي تمت برئاسة معاليكم وبحضور إدارة شركة مجمع الشرق الأوسط وممثلي شركة التخصيص القابضة (الكويتية) ووكيلها الأستاذ خالد عصفور ومستشارها المالي السيد إلياس قعوار ووكيل البنوك الدائنة للشركة الأستاذ مهند جرار في 2014/4/30 بخصوص اجراءات زيادة رأس مال الشركة، شاكرين لمعاليكم تفهمكم للوضع الحالي للشركة وملا ابدية من استعداد لدعم الخطة المقترحة للنهوض بالشركة من جديد، والتي حتماً تحتاج إلى تضافر جميع الجهود من كافة الأطراف سواء من المساهمين أو الدائنين أو الجهات الحكومية.

كما تعلمون أن الهيئة العامة للشركة وفي اجتماعها غير العادي المنعقد في 2013/12/24 قد قررت تخفيض رأس مال الشركة بما مقداره 125 مليون سهم/ دينار لاطفاء الخسائر المتراكمة على الشركة وزيادة رأس مال الشركة بعد التخفيض بمقدار 45 مليون سهم/ دينار ليصبح رأس المال المصرح به 70 مليون سهم/ دينار بخضم اصدار 300 فليس/ سهم بحيث تتم الزيادة عن طريق الاكتتاب من قبل المساهمين الحاليين و/أو غيرهم وفي حال عدم التغطية يتم تغطية الأسهم من الشركاء الاستراتيجيين بمعرفة مجلس إدارة الشركة وحسب الأصول. تم الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة على اجراءات تخفيض وزيادة رأس مال الشركة بموجب الكتاب رقم م ش/16091/255 تاريخ 2014/3/10. لقد تم الإفصاح للهيئة عن قرار الهيئة العامة بموجب كتابنا رقم افصاح/20 مجمع/2013 تاريخ 2013/12/25.

منذ عام 2011 وحتى تاريخه بذلت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (الكويتية) ("المستثمر الكويتي") باعتبارها اكبر مساهم استراتيجي في الشركة حيث تمتلك 20% من رأس مال الشركة وذلك من خلال أحد اذرعها الاستثمارية شركة التخصيص القابضة (الكويتية) جهداً حثيثاً بالتفاوض مع البنوك الدائنة لشراء مديونية الشركة وذلك لتصويب أوضاع الشركة وإعادة هيكلتها بحيث توصلت هذه المفاوضات الى تفاهم مبدئي فيما بين البنوك الدائنة والمستثمر الكويتي على سداد مديونية البنوك الدائنة بعد اجراء خضم مقداره 82.7% وذلك مقابل زيادة في رأس مال الشركة لصالح المستثمر الكويتي و/أو المساهمين الحاليين و/أو غيرهم.

وكما تعلمون ونتيجة للأزمات المالية التي مرت بها الشركة والتي أدت إلى عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تترتب على الشركة وموجوداتها العديد من الحجوزات سواء لصالح البنوك الدائنة أو الحكومة أو الغير. لذا فإن أي أموال يتم إيداعها في حسابات الشركة لغايات رفع رأس مال الشركة ستكون عرضة لهذه الحجوزات وستعرض لخطر عدم استعمالها للغايات المحددة لإعادة الهيكلة ومنها سداد جزء من مديونية البنوك الدائنة والغير بعد اجراء التسويات معهم.

هذا مع العلم أن الشركة قد تقدمت بطلب للحكومة ممثلة بدولة رئيس الوزراء ووزير المالية ووزير الصناعة والتجارة لاعفائها من كامل/ جزء كبير من الرسوم والضرائب والحكومة بصدد دراسة الموضوع لعرضه على مجلس الوزراء الموقر لاصدار القرار المناسب لهذه الغاية. يسعدنا أن نرفق لمعاليكم ملخصاً عن خطة عمل إعادة الهيكلة متضمنة الوضع الحالي للشركة والخطوات التي قامت بها الشركة والمستثمر الكويتي لتنفيذ خطة إعادة الهيكلة والخطوات المطلوبة من كل من المساهمين والدائنين والجهات الحكومية والمساهمين الاستراتيجيين لاتمام خطة إعادة الهيكلة.

لكل ما ورد أعلاه، نتقدم الشركة بهذا الكتاب لعرض الاجراءات المقترحة اتباعها لغايات زيادة رأس مال الشركة دون المساس بالأموال التي يتم إيداعها من قبل المكتتبين أو المستثمر الكويتي أو الغير عن طريق الحجوزات وبحيث يتم استخدام الأموال لسداد المديونية حسب الخطة المقترحة وذلك ضماناً لأموال المساهمين والمستثمر الكويتي وحفاظاً على خطة المستثمر الكويتي والمساهمين لإعادة هيكلة الشركة والنهوض بها مجدداً لتكون الصرح الصناعي الذي دأبت إظهاره على مدى سنوات طوال.

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.ع.م
Middle East Complex For Eng., Electronics & Heavy Industries PLC

-2-

تالياً عرض للإجراءات المقترحة اتباعها والاستثناءات المطلوبة من هيئة الأوراق المالية لغايات حماية أموال المساهمين والمستثمر والغير لأحياء للشركة.

أولاً: الإجراءات المقترحة لغايات زيادة رأس مال للشركة

- الحصول على موافقة مجلس مفوضي هيئة الأوراق المالية للخطية على الإجراءات والاستثناءات الواردة في هذا الكتاب.
- الحصول على موافقة الحكومة على إعفاء الشركة من كامل/جزء كبير من المبالغ المستحقة لها وجدولة الباقي وفق الحجوزات.
- الحصول على موافقة الضمان الاجتماعي على إعفاء الشركة من الغرامات وجدولة المبالغ الأخرى.
- استكمال إجراءات تخفيض رأس مال للشركة.
- تعيين أمين للإصدار واستكمال نشر معلومات. وطلب إكتتاب لعرضها على المساهمين الحاليين لغايات الإكتتاب شريطة أن تتضمن نشر المعلومات وطلب الإكتتاب شرطاً بعدم إصدار الأسهم المكتتب بها إلا بصور موافقة مجلس الإدارة ويحدد أقصاه مدة ثلاثة أشهر من تاريخ إغلاق الإكتتاب وبخلاف ذلك يتم إعادة الأموال للمكتتبين مع الفوائد (والغاية من تأخير إصدار الأسهم المكتتب بها لمدة ثلاثة أشهر هو للوصول إلى تسوية مع الدائنين من غير البنوك خلال هذه المدة).
- قيام أمين الإصدار بفتح حساب أملاك باسمه بحيث يتم إيداع حصيلة الإكتتاب من قبل المساهمين الحاليين في هذا الحساب.
- قيام المستثمر الكويتي بفتح حساب أسكرو Escrow Account لدى أحد البنوك في الأردن وإيداع مبلغ المديونية المتفق عليه مع البنوك الدائنة. يتم التصرف في هذا الحساب حسب شروط اتفاقية الأسكرو التي سيتم للدخول فيها من قبل المستثمر الكويتي والبنوك الدائنة للشركة وأمين الإصدار. ويكون وكيل الأسكرو ملزماً فور استكمال الشروط والمرتبطة فقط بالحصول على مخالصة من كافة البنوك الدائنة بحيث يحتفظ بها وكيل الأسكرو لحين السداد ويسلمها بعد السداد للشركة، بتحويل مبلغ استثمار المستثمر الكويتي الذي يحدده أمين الإصدار بحيث يحول تلقائياً للبنوك الدائنة مبلغ مديونيتها المتفق عليه معها ويصدر مقلها أسهم.
- في حال تبقى أموال في حساب الأسكرو المشار إليه في هذا البند بعد قيام أمين الإصدار بسداد البنوك الدائنة يحق للمستثمر الكويتي استعادة هذه الأموال.
- بعد التوصل لاتفاقات تسوية وإعادة جدولة مع الدائنين الآخرين، يقوم مجلس الإدارة باقرار إصدار الأسهم المكتتب بها من قبل المساهمين الحاليين وعندها تستكمل إجراءات إصدار الأسهم لهم.

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.م
Middle East Complex For Eng. Electronics & Heavy Industries PLC

المرفق

**خطة عمل إعادة هيكلة شركة مجمع الشرق الأوسط
للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة**

أولاً: ملخص عن الشركة و الوضع الحالي لها:

تأسست شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة ("الشركة") كشركة مساهمة عامة في العام 1994 وبلغ رأسمالها الحالي 150 مليون دينار أردني، وهي شركة متخصصة بصناعة الأجهزة الكهربائية المنزلية، وتمتلك من المقومات ما جعلها إحدى ركائز الصناعة الوطنية الأردنية، ومصدر تصديري رئيسي لدول الجوار وشمال أفريقيا تجاوز 75% من طاقتها الإنتاجية لمنتجات نفخر أنها تحمل علامة "صنع في الأردن".

كانت الشركة منذ تأسيسها تحقق نمواً كبيراً عاماً بعد عام حتى بلغت مبيعات الشركة التجميعية رقماً قياسياً في نهاية عام 2008 حيث تجاوزت مبيعات الشركة التجميعية 120 مليون دينار أردني، منها 80 مليون دينار بالعملة الصعبة، وبلغ عدد العاملين بالشركة ومصانعها ما يقارب ألفي عامل من العمالة الوطنية الأكفاء الذين تم تدريبهم على أحدث الطرق الحديثة في مجال الصناعات الهندسية والإلكترونية.

وأصبحت الشركة رافداً لاقتصاد المملكة الأردنية سواء من خلال الاستثمار الحقيقي أو المدفوعات الحكومية أو زيادة مدخول الصادرات الأردنية بالعملة الصعبة أو تنمية المنطقة التي تتواجد فيها مصانع الشركة (الموقع) أو توفير فرص عمل لدعم العمالة الوطنية.

تعرضت الشركة ومنذ عام 2009 لأزمات عدة منها ما يعود إلى الأزمة الاقتصادية العالمية والتي لعبت دور كبير في الوضع المالي للشركة، إلى جانب انحراف الشركة عن مسارها الطبيعي (الإنتاج الصناعي) ودخولها في نشاطات استثمارية أخرى غير صناعية، وقد أدى ذلك إلى عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية وتسديد مديونيتها، وتراكم القوائد البنكية مما أثر سلباً على نشاط الشركة وعدم القدرة على شراء المواد الخام نتيجة أحجام البنوك عن التمويل، وتوتّر على ذلك نقص في عمليات التسويق والمبيعات المحلية والتصديرية مما أدى إلى الاستغناء عن عدد كبير من العمالة الوطنية، والاكتفاء في مرحلة ما بعدد قليل منهم حتى وصل الحال إلى التوقف الكلي عن عمل المصانع والاستغناء عن باقي العمالة وعدد العاملين حالياً أقل من 40 موظف.

ثانياً: الخطوات والمحاولات التي قامت بها إدارة الشركة لإعادة الهيكلة حتى الآن:

المحاولة الأولى (والتي استغرقت حوالي عام ونصف)

حاولت الشركة جاهدة منذ عام 2009 على إعادة تنظيم أمورها المالية مع البنوك الدائنة، وعددها 28 دائن عن طريق عقد عقد اجتماعات مع البنوك الدائنة تم من خلالها بحث كافة الحلول الممكنة للتوصل إلى اتفاق يرضي كافة الأطراف، واشتد نشاط هذا التنظيم من بداية عام 2010 وحتى الربع الأول من عام 2011 وذلك بإجراء مفاوضات مكثفة اقتربت الأطراف فيها من الوصول إلى تسوية إلا أنها لم تكمل بالنجاح، مما أدى إلى زيادة مديونية الشركة وتمثلت بقوائد إضافية للبنوك استحققت خلال ما يقارب ثلاث سنوات، علماً بأن هذه الزيادة في المديونية ليست ناجمة عن قروض أو تسهيلات جديدة، بل فوائد متراكمة من أصل الدين.

حاولت الشركة من جديد على إيجاد حلول أخرى للأزمة المالية بعد فشلها للتوصل إلى اتفاق مع البنوك الدائنة وذلك حرصاً على استمرارية أعمالها وحماية مصالح مساهميها، سواء بطرح حلول تسوية جديدة مع البنوك أو استدراج مساهمين ومستثمرين جدد محليين أو إقليميين أو دوليين.

المحاولة الثانية (والتي استغرقت أيضاً حوالي عام ونصف)

منذ عام 2011 وحتى بداية 2012 حاولت شركة مجموعة الصناعات الوطنية القابضة (الكويتية) باعتبارها أكبر مساهم استراتيجي حيث تمتلك 20% من رأس مال شركة مجمع الشرق الأوسط وذلك من خلال أحد اندرجتها الاستثمارية شركة التخصيص القابضة (الكويتية) بالتفاوض مع البنوك الدائنة لشراء مديونية الشركة، وهذا يعني زيادة استثمار شركة مجموعة الصناعات الوطنية (الكويتية) في شركة مجمع الشرق الأوسط البالغ حالياً 66 مليون دولار بالرغم من الأزمة المالية التي تتعرض لها الشركة، علماً بأن إجمالي استثمار شركة مجموعة الصناعات الوطنية (الكويتية) في المملكة الأردنية الهاشمية يتجاوز 500 مليون دولار.

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.ع.م
Middle East Complex For Eng., Electronics & Heavy Industries PLC

-2-

قامت شركة مجموعة الصناعات الوطنية بتوقيع مذكره تفاهم مع البنوك الدائنة والشركة بتاريخ 2012/10/16 (برعاية معالي وزير الصناعة والتجارة وسعادة سفير دولة الكويت في الأردن) وانتهت البنوك من التوقيع على مذكرة التفاهم بتاريخ 2013/9/4، حيث كان الاتفاق مشروطاً بقيام شركة مجموعة الصناعات الوطنية بعمل كافة الدراسات اللازمة لتقييم وضع الشركة من النواحي القانونية والمالية والتجارية بحيث تكون نتيجة هذه الدراسات مرضية للمستثمر.

تمثلت بنود الاتفاق مع البنوك الدائنة في مذكرة التفاهم على ما يلي:

- أساس احتساب مبالغ مديونية الشركة هو الرصيد كما في 2011/8/31 والبالغ 129 مليون دينار أردني.
- قيام مجموعة الصناعات الوطنية (الكويتية) بدفع ما يعادل 25% نقداً للبنوك الدائنة.
- قيام البنوك الدائنة بمنح الشركة 20% من المديونية كقرض يسدد على فتره 8 سنوات بما فيها سنتين فترة سماح، بمعنى أن البنوك الدائنة قد وافقت على خصم 55% من المديونية.
- منح البنوك الدائنة الضمانات التالية للقرض المذكور أعلاه:
 - (1) كفالة شركة التخصيص القابضة (الكويتية).
 - (2) رهن أسهم في الشركة تمتلكها مجموعة الصناعات الوطنية (الكويتية).
 - (3) الكفالة الشخصية للسادة أسامة الخليلي ودرويش الخليلي وأيمن الخليلي.

وفور توقيع آخر بنك دائن على مذكرة التفاهم (شهر أيلول عام 2013 أي بتأخير آخر يقارب العام) قامت مجموعة الصناعات الوطنية (الكويتية) عن طريق إحدى شركاتها الزميلة (شركة التخصيص القابضة) بتعيين مكاتب خبرة محلية وعالمية معروفة لتحديث المعلومات والدراسات المالية والقانونية اللازمة لدراسة وضع الشركة وإعادة هيكلتها وقامت هذه المكاتب بجهود مكثفة وأنهت دراساتها وتقاريرها بفترة قياسية كانت أقل من شهرين.

الوضع الحالي

وبناء على نتائج الدراسات فقد تم التأكد من إمكانية تصويب أوضاع الشركة ومعالجة المشاكل القائمة لتعود الشركة الى نشاطها الأساسي الصناعي والتنموي والاجتماعي وتحقيق الربحية للمساهمين جميعاً.

إلا إنه تبين من نتائج الدراسات المالية والقانونية بأن التسوية والخطة القديمة المطروحة للحل مع البنوك الدائنة والمبينة تفصيلها أعلاه غير مجدية.

وعليه قامت مجموعة الصناعات الوطنية (الكويتية) عن طريق شركة التخصيص القابضة بوضع خطة الهيكلية التالية لتصويب أوضاع الشركة ومعالجة مشاكلها وتمكين مجموعة الصناعات الوطنية وغيرها من المستثمرين من الاستثمار في الشركة وتحقيق عائد استثماري مجد لها.

وبتاريخ 2013/12/19 تمت مقابلة دولة الرئيس لشرح خطة الهيكلية وطلب الدعم الحكومي لإنجاحها والذي أكد استعداداه لتقديم كل ما يلزم من جانب الحكومة للمساهمة فيها، وكذلك تمت مقابلة معالي وزير المالية ومعالي وزير الصناعة والتجارة ومعالي محافظ البنك المركزي وغيرهم من مسؤولي الدولة وخصوصاً أنه اتضح بأن الشركة لا يمكن تصويب أوضاعها إلا بعد الحصول على الدعم الكامل من الحكومة والدور المطلوب منها موضح أدناه في البند الثالث.

و عليه قامت الشركة بتاريخ 2013/12/24 بعقد الهيئة العامة العادية للشركة لاعتماد ميزانية 2011 و 2012 وعقد الهيئة العامة خیر العادية لطرح برنامج خطة الهيكلية حيث وافقت الهيئات العامة على الآتي:

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.ع.م
Middle East Complex For Eng., Electronics & Heavy Industries PLC

-3-

- اعتماد الميزانيات المذكورة كمتطلب قانوني لكافة الجهات الرسمية وتجاه المساهمين. تخفيض رأس المال لإطفاء خسائر المتراكمة والبالغة حوالي 125 مليون دينار أردني ليصبح 25 مليون سهم/ دينار
- الموافقة على زيادة رأس المال بـ 45 مليون سهم/دينار وبخصم إصدار 30 قرش ليصبح رأس المال 70 مليون سهم / دينار عن طريق أولوية الإكتتاب الخاص لمساهمي الشركة و/أو غيرهم ومن ثم للمساهمين الجدد (المستثمر الاستراتيجي).
- كذلك عقدت الهيئة العامة العادية إجتماعا بتاريخ 2014/4/29 واعتمدت ميزانية الشركة لعام 2013.
- كذلك أفصحت الشركة عن تقريرها المالي كما هو بتاريخ 2014/3/31.

ثالثا: المتطلبات من كل طرف:-

أ- المساهمين:

- الموافقة على تخفيض رأس المال لإطفاء خسائر الشركة ومن ثم زيادته عن طريق المساهمين الحاليين و/أو المستثمرين الجدد وعلى خطة الهيكلية المطروحة من قبل إدارة الشركة والمستثمر الكويتي، علما بأنه تم الحصول على موافقة المساهمين وذلك خلال الهيئة العامة للشركة التي عقدت بتاريخ 2013/12/24. (ونعتقد بأن المساهم قلم بما هو مطلوب منه حيث وافق على إطفاء 83.3% من رأس المال ومنح خصم إصدار للأسهم الجديدة).

ب- الدائنين:

- الحصول على خصم إضافي من البنوك الدائنة لتصل نسبة الخصم إلى 82.7% من مديونية الشركة للبنوك عوضا عن نسبة 55% السابقة وهذا يتطلب تفهما وقبولا من البنوك الدائنة ودعمها من الجهات الحكومية الرسمية ذات الاختصاص متمثلة بسعادة محافظ البنك المركزي.
- التوصل إلى اتفاقية تسوية مع جميع الأطراف الدائنة (غير البنوك والجهات الحكومية) بحيث تكون مقبولة من قبل الكل وعدم رفضهم أو إعاقتهم لبرنامج خطة الهيكلية.

ج- الجهات الحكومية:

- تعاون وتفهم دائرة ضريبة المبيعات والدخل لوضع الشركة وبمنظرة شمولية وطنية هدفها إنقاذ هذا الصرح الوطني بإعفاء الشركة بأقصى ما يمكن إعفائها من الضرائب والغرامات والفوائد المترتبة على الشركة حتى الآن؛ والذي يعتبر مطلب أساسي ونقطة مفصلية لإتمام خطة الهيكلية.
- التنسيق مع الضمان الاجتماعي للمشاركة بالإعفاء.
- رفع جميع الحجوزات على الشركة وموجوداتها من قبل الضمان الاجتماعي أو أي جهة حكومية أخرى.
- موافقة هيئة الأوراق المالية على اتباع إجراءات محددة لغايات تنفيذ قرار إعادة هيكلة رأس مال الشركة وبشكل يضمن عدم المساس بالأموال التي يتم إيداعها من قبل المكتتبين أو المستثمر الكويتي أو الغير عن طريق الحجوزات ومنح الشركة الاستثناءات اللازمة لهذه الغاية.
- إلغاء جميع المخالفات المترتبة على الشركة من قبل هيئة الأوراق المالية ودائرة مراقبة الشركات.
- إعادة إدراج أسهم الشركة في - البورصة تمهيدا لإعادة تداول سهم الشركة في السوق المالي.

تطمينات وتأكيدات من الجهات الحكومية الرسمية سواء من هيئة مكافحة الفساد أو غيرها، بأن تكون التساؤلات أو التحقيقات التي تقوم بها بعض الجهات الرسمية المختصة عن تصرفات أو تجاوزات من أفراد قد يكون قد تم ارتكابها سابقا في الشركة بمنأى عن الشركة، وذلك حماية لاستثماره وحسب ما نصت عليه القوانين المعمول بها - المساهم الاستراتيجي.

شركة مجمع الشرق الأوسط للصناعات الهندسية والإلكترونية والثقيلة م.م
Middle East Complex For Eng. Electronics & Heavy Industries PLC

-4-

- ضخ حوالي مبلغ 40 مليون دولار لإعادة تشغيل وإحياء الشركة.
- العمل على تنفيذ خطة العمل المستقبلية والهيكلية الإدارية للشركة والمتمثلة بالآتي:-
 - إعادة هيكلة مجلس إدارة الشركة بما يتناسب ونسب المساهمات الجديدة سواء كانت للمستثمرين الكويتيين أو غيرهم.
 - إعادة هيكلة الإدارة التنفيذية للشركة.
 - إعادة تأهيل مصانع الشركة سواء من الناحية الفنية أو الإدارية أو العمالة بما يتطلبه من إعادة تعيين أعداد كبيرة من العاملين في المصانع، وخلق فرص عمل جديدة بما يتناسب مع خطة العمل واحتياجاتها، مع الأخذ بالاعتبار العمالة الوطنية.
 - إعادة بناء كوادرات المبيعات والتسويق وخاصة مبيعات التصدير وكذلك الكوادرات الإدارية والمالية والخدمات المساندة الأخرى، ووضع سياسات وأنظمة وتعليمات لكافة دوائر وأقسام الشركة تتسم بالشفافية والوضوح وغيره.
 - تم وضع وبحث خطة عمل لمدة 10 سنوات مع شركة التخصيص القبلية والبنوك الدائفة متضمنة المشتريات والمبيعات وقائمة الدخل والأرباح والخسائر والتدفقات النقدية والميزانيات التقديرية وكذلك رأس المال العامل المطلوب توافره، لتحقيق وتنفيذ خطة العمل والتي ستمكن الشركة من أن تكون في وضع يسمح لها إعادة نشاطاتها وتشغيل مصانعها وخدمة الدين، وبالتالي زيادة القدرة التنافسية والمبيعات وتحقيق الأرباح مما سينعكس على كافة نشاطاتها بما فيها قيمة السهم.

رابعاً: إيجابيات إعادة الهيكلة ومقومات نجاح الشركة :-

- تحول الشركة من نشاط "تجميعي" إلى نشاط "تصنيعي" بكل ما تحمله هذه الكلمة من معاني صناعية حقيقية في مجال تصنيع الأجهزة المنزلية الكهربائية والإلكترونية.
- تمتلك الشركة كافة المقومات اللازمة للاستعادة مكانتها في الصناعة الأردنية مرة أخرى، حيث تمتلك مصانع ومكائن ومعدات لا يزيد عمرها عن 10 سنوات وهي في العرف الصناعي حديثة ولا تزال بحالة إنتاجية جيدة وكفاءة عالية، كما لديها الخبرات الفنية والمعرفة اللازمة للصناعة وتطوير المنتجات، وتتملك أيضاً علامات تجارية خاصة بها ومسجلة رسمياً لتسمية منتجاتها.
- ما زالت الشركة تحتفظ بعلاقات جيدة مع شركات عالمية متخصصة في صناعة الأجهزة المنزلية سواء كانت كورية أو صينية أو غيرها، علماً بأن الشركة حافظت على علاقاتها الودية واتصالاتها مع كافة زبائنهم سواء في السوق المحلي أو أسواق التصدير ولها خبرة واسعة في طبيعة هذه الأسواق واحتياجاتها وأساليب العمل فيها، والذي سوف يساعد كثيراً على إعادة تشغيل مصانع الشركة والدفع بعجلة الإنتاج.
- الانتقال بالشركة من مرحلة التعثر إلى مرحلة النجاح وتحقيق الأرباح وخاصة بعد خلو الشركة من جزء كبير من المديونية القديمة وخدمة أعباء الدين والخسائر المتراكمة وإعادة الثقة بالشركة ومنتجاتها في جميع الأسواق الداخلية والخارجية.
- المحافظة على الكوادرات الوطنية المؤهلة والمدرّبة وذات الخبرة والاختصاص وزيادتها وخلق فرص عمل حقيقية جديدة لتعود كما كانت في سابق عهدها والاستغلال الأمثل للموجودات في تحقيق الدخل الأمثل للشركة.
- إن تحقيق الأرباح وارتفاع القيمة الدفترية والسوقية للسهم يؤدي حتماً إلى تعويض المساهمين سواء القدامى أو الجدد عما تكبدوه من أعباء مالية خلال الفترة السابقة، بالإضافة إلى استفادة البنوك من تحصيلها على باقي ديونهم وإمكانية تقديم خدمات جديدة للشركة في ضوء نموها المستقبلي المتوقع.
- تحقيق المصلحة العامة لاقتصاد الدولة وتنمية مواردها عن طريق زيادة مدخول الصادرات الأردنية بالعملية الصحيحة والضرائب المستقبلية المستحقة على الشركة.